الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

ورقة عمل قطرية تحت شعار
"المعلومات الصناعية من أجل التنافسية والتبادل والاستثمار"

دمشق في 29-31 تشرين الأول 2007

اعداد جيهان كيوان
دائرة المركز الآلي

- مقدمة
- ايجابيات المعلومات الصناعية والتبادل بين الأقطار ,تحديات المراحل المقبلة في ظل التطور التكنولوجي وسهولة الحصول على المعلومات
- أهداف الوزارة في مجال المعلومات الصناعية
- الخطوات المنفذة في وزارة الصناعة في لبنان لتحقيق هذه الأهداف
- المشاريع المستقبلية المنوي اقامتها في الوزارة في مجال المعلومات الصناعية
- الخاتمة

المقدمة:

يشكل القطاع الصناعي المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية نظرا لارتباطه وتشابكه مع مختلف القطاعات الأخرى كالقطاع التجاري بما يخص الصادرات الصناعية، والقطاع الزراعي الذي يعتبر مصدر المواد الأولية للصناعات الغذائية. من المؤكد بأن لازدهار هذا القطاع أثر ايجابي وفعال على النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي وتأمين فرص عمل جديدة تجذب الشباب وتحول دون هجرتهم. ولمواكبة التطورات العالمية، لا بد من اعتماد أساليب جديدة ترتكز على التكنولوجيا الحديثة وعلى تسهيل انتشار المعلومات، بما أنه من يملك المعلومات يملك القرار أولا.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع، بات من الأولويات بالنسبة للدول بناء قواعد معلومات صناعية توفر كافة المعلومات والبيانات عن الإمكانيات المادية والبشرية بقطاع الصناعة العام والخاص، وبطريقة تضمن سهولة الحصول على المعلومة، وإمكانية التطوير والتحديث والربط مع كافة الجهات ذات العلاقة، كما تساعد على إتباع إستراتيجية موحدة في مجال المعلومات الصناعية، الأمر الذي سيكون له الأثر الكبير في تقليل تكاليف الإجراءات الإدارية وتحقيق التكامل المطلوب بين جميع القطاعات، وهذا يعتبر بلا شك مطلباً رئيسياً لتحسين الأداء ودعم إتخاذ القرار بسرعة وبدقة وإستثماراً أفضل للموارد المتاحة.

يعتبر هذا النوع من المؤتمرات خطوة مهمة في سبيل تبادل الخبرات بين الأقطار العربية والاستفادة مما وصلت اليه الدول الشقيقة في مجال المعلومات الصناعية وبناء القواعد العلمية التقنية، كما أن انشاء منظومة خاصة بالمعلومات الصناعية العربية من شأنه تشجيع وتسهيل الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال لتمويل مشاريع صناعية.

ما هي اذا ايجابيات المعلومات الصناعية والتبادل بين الأقطار؟ ما هي أبرز تحديات المراحل المقبلة التي سيواجهها القطاع العام والخاص في ظل التطور التكنولوجي وسهولة الحصول على المعلومات؟ ما هي أهداف وزارة الصناعة اللبنانية في مجال المعلومات الصناعية؟ ما هي المشاريع المنفذة والمشاريع المستقبلية المنوي تنفيذها في سبيل تحقيق هذه الأهداف؟

في ما يلي سوف تتم معالجة هذه الأسئلة وهذه الاشكاليات.

ايجابيات المعلومات الصناعية والتبادل بين الأقطار والتحديات المستقبلية:

تبرز ايجابيات متعددة لتوفير المعلومات الصناعية بطريقة منظمة وممكننة، تمكن القطاع الخاص من مستثمرين ورؤوس أموال الاستفادة منها والمساهمة بالنهوض الاقتصادي. ان الحصول على المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب من شأنه تشجيع الصناعيين على مضاعفة استثمارهم وذلك في المجال المناسب.

من البارز ايضا بان هذا الموضوع يضاعف المنافسة فمن يمتلك المعلومات عن القطاع الصناعي الذي ينتج فيه يخلق له الدافع لتحسين انتاجيته وصناعته . كما انه يمكن توجيه الاستثمار نحو الحاجات في المجتمع.

من أبرز ايجابيات ومميزات تكنولوجيا المعلومات :

- توفير الدقة المتناهية في المعلومة
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرار بالشكل المناسب.
- السرعة في الحصول على المعلومة
- مرونة المعلومات وسهولة تحديثها

واذا كانت المعلومات الصناعية والتكنولوجية الحديثة تؤثر ايجابا على المنافسة والتبادل والاستثمار ،فان عدم مواكبة هذا التطور من شانه ان يقضي على الصناعة، فبات من الضروري البحث الدائم والمستمر عن المعلومة الصحيحة والدقيقة اينما وجدت ، لانه في ظل هذا الانفتاح تصبح المنافسة شرسة ومدمرة.

ولوضع موضوع المعلومات الصناعية حيز التنفيذ تبرز ايضا تحديات مختلفة ابرزها:

- الاهتمام بالبنية التحتية كعامل محوري لانتشار التكنولوجيا والمعلومات الصناعية.
- العمل على تهيئة المناخ القانوني والتشريعي والسياسي المناسب لجذب الاستثمارات العربية والاجنبية في مجال التكنولوجيا
- زيادة الاستثمارات الموجهة الى مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمل على تفعيل التعاون والتنسيق مع المنظمات وصناديق التنمية الاقليمية والدولية ذات العلاقة.

أهداف الوزارة في مجال المعلومات الصناعية

ان الدولة اللبنانية عامة ووزارة الصناعة خاصة تملك الوعي الكافي لاهمية المعلومات الصناعية لذلك قد وضعت الاهداف التالية التي تسعى لتحقيقها:

- جمع وتحليل وتوثيق البيانات والمعلومات وإستخراج المؤشرات الفنية وإقتراح طرق المعالجة.
- توفير المعلومات الصناعية لصانعى القرار والإدارة العليا والدارسين والباحثين من داخل القطاع وخارجه بصورة مستمرة وميسرة.
- تحديث المعلومات الصناعية أولاً بأول و إخراجها بإستخدام أساليب التقنية الحديثة المتطورة.
- توفير أسلوب سريع في تبادل المعلومات وبثها على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي فيما يتعلق بتبادل المعلومات الصناعية بين المؤسسات المختلفة في الوطن العربي أو المؤسسات والمنظمات الدولية الأخرى.
- المساهمة في تخفيض التكاليف الإدارية والبشرية في القطاع الصناعي.
- توفير التقنيات المطلوبة لتسويق المنتجات المحلية و الدخول في إستخدام تقنية التجارة الإلكترونية.
- المساهمة في توفير بيئة إستثمارية لإجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.
- وضع برامج لتوفير النواقص ووضع أولويات لها .
- تحديد الاستثمارات اللازمة للاستفادة من الإمكانيات المتوفرة وغير المستغلة استغلالا امثل.

وبذلك يكون للوزارة دور فعال في استقبال المعلومات بشكل دوري عن الوحدات الإنتاجية لتحديث قاعدة البيانات، وفي استمرارية مد المؤسسات والجهات والأشخاص المهتمين بتلك المعلومات بشكل دقيق وسريع. وبالتالي سوف تتم معالجة مشكلة الوصول إلى المعلومات المهمة بسرعة فائقة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الوقت المطلوب في البحث عن المعلومات المطلوبة ضمن الكم الهائل من البيانات التي تنمو باستمرار كنتيجة للعمل اليومي.

الخطوات المنفذة في وزارة الصناعة في لبنان لتحقيق هذه الأهداف

لقد قامت وزارة الصناعة ونظرا لثقتها ان تطوير قطاعات صناعية منافسة وقادرة على الخروج بمنتجاتها للاسواق الدولية، وجذب رؤوس الاموال الاجنبية وتشجيع اقامة صناعات كبيرة ذات تقنيات متقدمة والاهتمام بدراسات احتياجات السوق المحلية والخارجية وبناء قواعد معلومات قطاعية تكنولوجية وتقنياتها وكيفية الحصول عليها ، بالتركيز والعمل على ثلاث محاور:

- التراخيص الصناعية
- الصادرات الصناعية
- المسح الصناعي (1998)

التراخيص الصناعية:

مع نهاية العام 2002 أصبحت التراخيص الصناعية تعطى من قبل الوزارة بعد أن كانت تعطى من المحافظات. تشكل قاعدة بيانات التراخيص الصناعية في وزارة الصناعة مصدرا رئيسيا ومهما للمعلومات الصناعية لأنها تعطي فكرة واضحة عن عدد المصانع وتوزيعها الجغرافي. وعن توزيع المصانع حسب عدد العمال أو حسب نوع الصناعات التي تقوم بها. وعن القدرة الانتاجية للمصانع والمواد الأولية المستخدمة وبلد المنشأ. وعن عدد المصانع الجديدة المنشأة والصناعات الجديدة في لبنان، اذ تأخذ المعلومات الخاصة بالمصانع لدى طلب ترخيص انشاء، تعديل ترخيص أو غير ذلك في ما يتعلق بالتراخيص. وقاعدة البيانات الخاصة بها تعتبر.

تشمل قرارات الترخيص:ترخيص الإنشاء، تجديد الإنشاء، الاستثمار، تجديد الاستثمار، الإنشاء والاستثمار، تجديد الإنشاء والاستثمار، تعديل ترخيص.

الصادرات الصناعية:

وتصدر وزارة الصناعة شهريا جداولا احصائية خاصة بالصادرات الصناعية اللبنانية. وتنشر هذه الجداول على صفحة الانترنت. وتبين هذه الجداول توزيع الصادرات الصناعية حسب تكتلات الدول وحسب البلدان المصدر اليها وحسب المنتج المصدر.

المسح الصناعي:

يشمل المسح الصناعي جميع المؤسسات الصناعية اللبنانية. وأول مسح صناعي شامل قامت به وزارة الصناعة، كان في العام 1994 بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون التقني GTZ.وفي العام 1998 قامت الوزارة بدراسة إحصائية بالعينة وذلك من أجل تحديث المعلومات والاطلاع على واقع القطاع الصناعي، وقد شملت الدراسة 3000 وحدة صناعية لبنانية.

وتعزيزا لتوسيع قاعدة البيانات التي تكوّنت لدى وزارة الصناعة بالمسح الصناعي الأول والثاني فالوزارة اليوم في اطار التحضير لمسح صناعي جديد بالتعاون مع جمعية الصناعيين و ال UNIDO من أجل تحديث المعلومات والاطلاع على واقع النفقات والتكاليف في المؤسسات الصناعية، والمواد الأولية المستخدمة، والوضع الإنتاجي والمالي والبشري في هذه المؤسسات. وهذا ما يسمح للوزارة بمتابعة نمو الإنتاج الصناعي، ووضع خطة صناعية مستقبلية تساعد في نهوض القطاع الصناعي ورفع حجم التصدير والاستثمار.

وكان مفترضا أن يبدأ العمل بهذا المسح في الصيف الماضي. ولكن العدوان الاسرايلي على لبنان في تموز 2006 أوقف العمل به. واضطرت الوزارة الى القيام بمسح آخر وهو: "مسح أضرار القطاع الصناعي" الذي شمل جميع المصانع التي تضررت خلال العدوان بشكل كلي أو جزئي.

المشاريع المستقبلية:

ان عملية الرقابة على التطور الصناعي، ووضع الاستراتيجيات والسياسات والبرامج المتناسقة والمنسجمة، القابلة للتطبيق، والمتعلقة بالتنمية المستدامة لهذا القطاع، تحتاج وبشكل ضروري الى معلومات احصائية ملائمة، سواء من حيث امكانية الاعتماد عليها أم من حيث الفترة الزمنية التي تغطيها. وفي اطار عولمة الصناعة بشكل خاص، فان معلومات احصائية كهذه تعتبر احدى متطلبات عملية المقارنة على صعيد دولي وذلك تبعا لمفاهيم الاحصاء، التعريف، التصنيف، المنهجية والدقة.

نظرا لأهمية وجود تسلسل زمني موثوق يتمحور حول الاحصاءات الصناعية الأساسية، والنقص الحاصل في مثل هذه المعلومات فيما يخص قطاع التصنيع الوطني، قررت وزارة الصناعة أن توجد، ضمن اطار الوزارة، امكانية دائمة للقيام بمسح سنوي للصناعات الانتاجية التي تم انشاءها، ولتشغيل وحفظ ونشر المعطيات حصيلة هذا المسح. ان النظام الاحصائي الصناعي المنوي انشاؤه ضمن وزارة الصناعة يهدف الى انتاج بيانات احصائية مفصلة حول الانتاج الوطني تتمتع بالدقة وامكانية الاعتماد عليها، للاستخدامات الوزارية الخاصة وتوريد هذه المعلومات الأساسية للمؤسسات الخاصة. اضافة الى هذه الأهداف فالادارات المركزية للاحصاء سترغب باستعمال المعلومات الاحصائية في عمليات التنبؤ المتعلقة باحصاءات الحسابات الوطنية المرتبطة بالتصنيع.

في نهاية المشروع سيكون هناك نظام دائم للعمليات يديره فريق عمل داخل وزارة الصناعة وذلك للحفاظ على سجل محدث عن المؤسسات الصناعية. على المسح السنوي الأول المتوقع تنفيذه في المشروع أن ينتج عنه سجل عن المؤسسات الصناعية ومعلومات موثوقة عن المؤسسات الصناعية المسجلة وسيكون هذا السجل المرجع الأساسي لاعداد التقارير واستخراج المؤشرات الاحصائية الصناعية المرتبطة بالعمالة والرواتب والأجور والمخرجات والقيمة المضافة وكلفة المدخلات والمخزون وتكوين الرأسمال الثابت الاجمالي على مستويات مختلفة لمجموعات الصناعية.

الأطراف المستفيدة من هذا المشروع هم وزارة الصناعة، اذ أنه سوف يتم اعداد فريق عمل في الوزارة على الأساليب المعتمدة عالميا في مجال المسح وتجميع المعلومات وسيكون لديهم أدوات تفعيل المعلومات الضرورية للقيام بهذه المهمة. بالاضافة الى ذلك سيتمكنون من الاطلاع على أحدث الطرق لمعالجة المعلومات وتحليلها وتجميعها لتصبح معلومات احصائية ذات دلالة وتقديم تقارير تتضمن احصاءات صناعية مفيدة.

وتعتبر جمعية الصناعيين من المستفيدين المباشرين كون جهازها البشري سيكون ملما بكل المراحل التقنية للمسح السنوي من تطوير السجل الى تحضير تقارير تحليلية واحصائية.

وهناك العديد من الأطراف التي تستفيد بشكل غير مباشر من الاحصاءات الصناعية للبلد كالوكالات الحكومية والعاملة في مجال اعداد السياسات والخطط، ومعاهد الأبحاث، ومؤسسات القطاع الخاص التي تعمل في الصناعة، والهيئات العامة والخاصة المختلفة من كافة القطاعات الاقتصادية بمن فيهم وكالات التنمية الدولية والجهات المانحة.

وتجدر الاشارة بأن المعنيين الرسميين في مجال وضع الاستراتيجيات الصناعية والسياسات للبلد هم بحاجة الى احصاءات صناعية للبلد قابلة للمقارنة دوليا من أجل التوصل الى مقارنة الأداء بين لبنان وشركائه التجاريين الأساسيين والمنافسين.

الخاتمة:

ان ظهور المجموعات الاقتصادية الكبرى وعولمة السوق الدولية ووضع قواعد جديدة على مستوى السوق الدولية من قبل المنظمة العالمية للتجارة وفتح السوق الوطنية واشتداد المنافسة والانخراط الوشيك للبنان في المنظمة العالمية للتجارة ودخولها منطقة التبادل

الحرة الأرومتوسطية عوامل حاسمة تفرض على مؤسساتها التكيف مع الوضع الجديد إن أرادت البقاء. وتفرض الوعي بضرورة التكيف مع هذه القواعد التجارية الجديدة. ان النتيجة المباشرة لمنافسة الأسواق وتنافسيتها المتزايدة هي الاسراع في فرض البحث عن إرضاء الزبائن والعمل بقاعدة عقلانية جديدة قائمة على الثقة بين المؤسسات وزبائنها. وذلك عبر تحسين توظيف المعلومات الصناعية للرفع من تنافسية القطاع الصناعي والرفع من الوعي بأهمية المعلومات والشبكات لتطوير الصناعة اللبنانية ودور نظم المعلومات في رفع أداء المؤسسات الصناعية.

وعن طريق تكييف النسيج الصناعي واستخدام التكنولوجيا الحديثة بإعادة التأهيل وتحسين قدرات المؤسسة التنافسية. والتزام اتفاقيات تعاون وتبادل الخبرات مع البلدان الأخرى في كل ما يتعلق بتنمية المؤسسة الصناعية. وتكريس نظرة اقتصادية تتماشى والتغيرات المحلية والدولية لضمان اندماج فعال للمؤسسة الصناعية في الأسواق العالمية.
ان ترقية توزيع المعلومات وإيصالها إلى أصحاب المؤسسات والمشاريع وتنظيم المعارض العربية والصالونات المتخصصة والندوات ...إلخ، لتقريب المنتجين و الصناعيين العرب فيما بينهم وتعريف المنتوج العربي للمستهلك مباشرة، وحث المؤسسات الصناعية العربية على المشاركة في كل التظاهرات الاقتصادية عبر العالم وترقية وتطوير جهاز الإعلام الاقتصادي والتجاري، يساهم في زيادة التبادل التجاري وتوفير مناخ الثقة بين الصناعي ومؤسسات الدولة المختلفة بما يضمن الاستمرارية وجذب رؤوس الاموال الاجنبية .

كما ان توفير المعلومات والإحصاءات الفنية والاقتصادية حول الخامات ومستلزمات الإنتاج والمواد الوسيطة والمنتجات النهائية يزيد من فرص الاستثمار وقوانين وحوافز الاستثمار في لبنان والبلاد العربية.

ملحق:

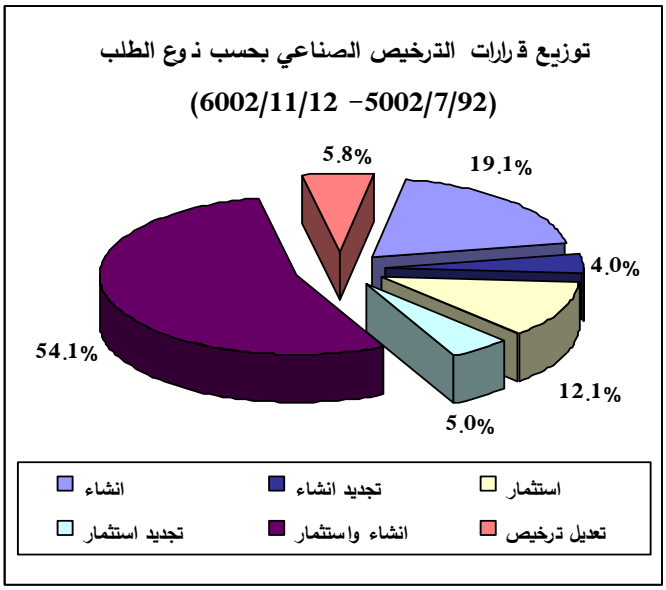

توزيع قرارات الترخيص بحسب نوع الطلب.

السلع	كانون الثاني 2007	كانون الثاني 2006
شحوم ودهون وزيوت	2	1
منتجات صناعة الاغذية	15	12
منتجات معدنية	8	6
منتجات الصناعة الكيماوية	19	7
راتنجات ولدائن اصطناعية	8	7
جلود جلود فراء ومصنوعاتها	1	1
خشب ومصنوعاته	2	1
ورق ومصنوعاته	11	9
مواد نسيجية ومصنوعاتها	6	5
احذية ، اغطية رأس ، ريش	1	1
مصنوعات من حجر جبس اسمنت	3	3
لؤلؤ، احجار كريمة وشبه كريمة، معادن ثمينة (دون السبائك الذهبية بشكلها الخامي)	12	6
معادن عادية ومصنوعاتها	31	16
آلات واجهزة معدات كهربائية	33	20
معدات نقل	2	2
ادوات واجهزة للبصريات	2	1
اسلحة وذخائر	0	0
مختلف	7	4
المجموع	**182**	**102**

جدول بقيمة الصادرات لشهر كانون الثاني مقارنة بين عامي 2006 و 2007.

ان جميع الأرقام المبينة أعلاه هي بمليون دولار أميركي.

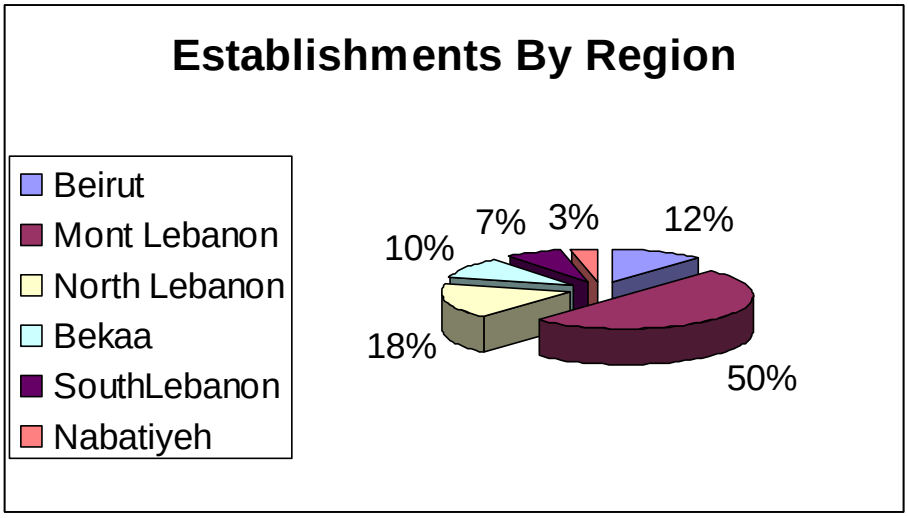

توزيع المصانع حسب المحافظات.

ويمكن الوصول الى الجداول الاحصائية والمعلومات الصناعية المعتمدة من قبل الوزارة والاطلاع عليها عبر صفحة الانترنت الخاصة بالوزارة www.industry.gov.lb لكل من يرغب في الحصول عليها.